Real Instituto Elcano
de Estudios Internacionales y Estratégicos

الصحراء الغربية: 1975 – 2005: تبدل متغيرات نزاع محاصر

http://www.realinstitutoelcano.org/analisis/711.asp

نشرة معهد "إيلكانو الملكي": رقم 40/2005 - تحليل (ترجمة مصطفى محمد الأمين)
كارلوس ميغيل رويث (2005/03/30)

الموضوع: رغم أن الوضع في الصحراء الغربية يبدو متشابها مع ما كان عليه قبل 30 سنة، لكن التغيرات التي حدثت جد هامة، سواء على المستوى الذاتي لطرفي النزاع (المغرب وجبهة البوليساريو) أو على مستوى القوى الدولية الرئيسية.

خلاصة: لفهم الحصار الحالي الذي يعاني منه حل نزاع الصحراء الغربية قد يكون من المفيد القيام بتحليل مقارن بين الوضع في 1975 مع الواقع الحالي، ومن هناك يمكننا تكوين فكرة حول إمكانية تطور النزاع انطلاقا مما يواجهه من حصار.

كما سنرى، عرفت المواقف سواء المغربية أو الصحراوية تغيرات، وفي كلتا الحالتين كان البعض منها أفضل مما هو مؤمل والآخر أسوأ. والنتيجة النهائية هي صراع استنزاف سياسي قد تكون نهايته ليست بانتصار أحد الطرفين وإنما بهزيمة الآخر.

التحليل: عند التوقيع على اتفاقية مدريد في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1975، كان وضع الصحراويين بمثابة عزلة شبه تامة.

ولنحاول استعادة الأحداث في الساحة الدولية على مستوى السياسات المغربية، والصحراوية، والإسبانية.

تنبني استراتيجية العلاقات الدولية في ذلك الوقت على مفاهيم "الحرب الباردة" بين الشرق والغرب، مع مجموعة غير منحازة تحاول تحقيق درجة من الفعالية والتأثير، ولم يكن للصحراويين أي سند أو محام بارز في السياسة الدولية آنذاك، بينما توفرت المكانة الجيدة للمغرب في هذه الساحة لأنه أدرك كيف يلعب بكل أوراقه بطريقة حافظ بها على علاقات حسنة مع القطب السوفياتي (كما سنرى لاحقاً) في نفس الوقت الذي كان يؤدي دوراً "غربيا".

أما على مستوى العالم الغربي فسنجد تلاقي مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. وبما أن الأولى (الولايات المتحدة) لم يكن لها وجود محدد في المغرب العربي، لم يكن يهمها سوى أن لا تقع المنطقة في قبضة نظام موال للسوفييت، ولذلك، بناء على واقعية "كيسنجرية" كانت مستعدة للقيام بأي شيء. في حين كانت فرنسا تعنى بتوسيع دائرة نفوذها في المغرب العربي على حساب الجزائر مستعمرتها السابقة التي قاومت باستمرار التبعية للدولة المستعمِرة، وكذلك على حساب إسبانيا. هذا هو العنصر التوضيحي الأول لسبب تسليم المنطقة للمغرب: توافق استراتيجي أمريكي ـ فرنسي على أن لا تخرج الصحراء من الفلك "الغربي"، والقوة الغربية الوحيدة القادرة على تحقيق ذلك هي فرنسا.

أما الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية عامة، أو ما كان يعرف بالنواة الصلبة للفضاء الشيوعي (حلف وارسو) فقد بقي "محايدا" أمام حيازة المغرب للإقليم. وهنا يجب ان لا يستهان بالحملة التي قادها علي يعته، الأمين العام السابق للحزب الشيوعي المغربي، حليف الحسن الثاني. حيث قام يعته بجولة في أوروبا الشرقية بهدف منع أي معارضة محتملة قد تصدر من تلك البلدان، وقد حقق ذلك بالفعل. لأن بلدان حلف وارسو امتنعت عن التصويت الذي جري في كانون الأول/ ديسمبر 1975 حول قضية الصحراء الغربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لكن إلى جانب الكتلتين الكبيرتين كانت توجد في ذلك الوقت مجموعة عدم الانحياز الصاعدة التي وإن لم تبرز بشكل عام، لأنها تتشكل من ليبراليين وديمقراطيين بالضبط، ولذلك لم يصطفوا دائما إلى جانب الاتحاد السوفياتي. في تلك الحركة يناضل بلدان جاران هما الجزائر وليبيا: وهذين البلدين هما من منعا عزل الصحراويين على المستوى الدولي. واليوم ينوّه في العلن عن الدعم الجزائري لجبهة البوليساريو، لكن الحقيقة هي أن الدعم الليبي طيلة استمراره (حتى 1985/1984) شكل السند الأهم اقتصاديا وعسكريا، لأن ليبيا هي التي فتحت خطا تمويليا غير محدود لجبهة

البوليساريو، مما مكن الأخيرة من ابتياع السلاح المتطور من الأسواق التي لم تكن ممنوعة عليها (البلدان الشرقية). ومنذ 1984 بقي الدعم الأهم للصحراويين جزائريا، لأنه في ذلك التاريخ (تم توقيع اتفاق "وجدة" بين المغرب وليبيا) استطاع الملك الحسن الثاني بمهارة دبلوماسية قطع الدعم الليبي عن جبهة البوليساريو، وحتى بعد أن أدان الملك اتفاق وجدة في 1986 لم تعد ليبيا لدعم جبهة البوليساريو كما في السابق.

أما على المستوى الداخلي المغربي فقد تمت عملية الضم بصورة سلسة نسبياً، لأنه في الوقت الذي قام المغرب بضم الصحراء كان يستخدم يدا من حديد ضد المعارضة، وهو ما سمي بسنوات "الرصاص". وهذا أرهب أو قمع كل المواقف المخالفة. وفي هذا الإطار لم تعرف السياسة المغربية في الصحراء الغربية أي معارضة، لا في المغرب ولا في الأراضي الصحراوية المحتلة. وقد كان الصحراويون منظمين في إطار الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (الإقليمين الشمالي والجنوبي من الصحراء الغربية). وقد وجدت الجبهة نفسها أمام تحد كبير: فمن جهة عليها التصدي لجيشين يفوقانها 12 مرة في العدد (الموريتاني حتى 1979، والمغربي)، ومن جهة أخرى، عليها تنظيم قاعدة خلفية في ظروف حياتية قاسية.

صحيح أن الجبهة كان لها دعم ليبي مالي وعسكري مفتوح، لكن الأكثر صحة (باستثناء حادثة آمغالا في بداية 1976) هو أن كل العناصر التي واجهت المغاربة والموريتانيين في ساحة المعركة كانوا صحراويين، وقد حققوا نجاحا غير منتظر حتى بناء الأحزمة الدفاعية في سنة 1981، إلا أن الأحزمة الدفاعية سببت في فقدان جبهة البوليساريو لسيطرتها على معظم الأراضي، ومنعتها من الوصول إلى العصب الحساس المتمثل في الشواطئ التي هي قلب النشاط الاقتصادي المتنامي.

لقد أضعف بناء الأحزمة الدفاعية قدرة الجيش الصحراوي التدميرية ومكن المغرب من توطيد نفوذه في المناطق الاقتصادية الأكثر حيوية، حيث جعلتها الأحزمة عصية على الهجمات البوليسارية.

وفي نفس الوقت الذي كانت تدور فيه رحى المعركة الحربية، قامت النساء ببناء دولة. فقد تمكنت جبهة البوليساريو من إرساء قواعد دولة من أحسن الدول الإفريقية وأكثرها تنظيما وفاعلية. حيث استطاعت بقليل القليل من الإمكانيات محو الأمية بنسبة تقارب 100% 100 وتوفير العناية الصحية الأساسية للمواطنين. هذه المهمة أنجزها شباب مكافح مفعم بالأفكار الثورية، ويشعر بأنه جرد من كل شيء لكن لديه كل أسباب النصر.

كانت إسبانيا في حالة صدمة. وبالرغم من أن رئاسة الحكومة (آرياس نافارّو) وقيادة الأركان العامة للجيش كانوا يتولون رعاية تسليم المنطقة للمغرب، فقد حاول

وزير الخارجية والجيش المتواجد في الصحراء ما استطاعوا لمنع ذلك التنصل. حيث دافع وزير الخارجية الإسبانية بنجاح عن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي.
وقد اعترفت محكمة لاهاي في 16 تشرين أول/ أكتوبر للشعب الصحراوي بحقه في تقرير المصير، واعتبرت أن الصحراء الغربية لم تشكل جزءا من " الوحدة الترابية" للمغرب. ومازال ذلك الحكم حتى يومنا هذا يشكل العنوان الشرعي الذي يمنع المحاولات المغربية. وقد ذهبت الحكومات اللاحقة (سواريث، كالبو سوتيلّو، غونثاليث، وآثنار) في سياسة قريبة نسبيا من المغرب (غونثاليث) أو من جبهة البوليساريو (آثنار)، لكن مع التمسك بدعم مبدأ الشرعية الدولية المعمول بها وحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.
ويمكن تعريف الوضع الحالي بالرفض المغربي الصريح (رسميا في نيسان/ إبريل 2004) لقبول وتطبيق "مخطط بيكر الثاني" كما سلم للطرفين. وهناك بعض الأحداث في السياسة الدولية والسياسة المغاربية والسياسة الإسبانية التي قد توضح ذلك، لكنها في نفس الوقت تحدد هذه المرحلة الجديدة التي قد يصعب التنبؤ بنهايتها.

أما الحدث السياسي الأبرز في الظرف الحالي فهو أن العلاقات الدولية أصبحت لا تحدد انطلاقا من التعارض "الشرق ـ الغرب" وإنما "الجهادية ـ الديمقراطية"، وتاريخ بداية هذا المسلسل كما هو معروف، هو يوم 11 أيلول/ سبتمبر 2001. وقد أدى تطور هذه الاستراتيجية إلى تصدع في الجبهة التي كانت تعرف "بالغرب" بسبب الاختلافات التكتيكية والاستراتيجية (الغرب ضد الغرب: كما أسماها آندري غلوكسمان). تلك التصدعات ظهرت أمثلتها في التعارض الأمريكي الفرنسي. حيث حاولت فرنسا تطوير سياسة استبعاد التوتر مع البلدان الإسلامية مترجمة ذلك "بترك الأنظمة العربية ـ الإسلامية (يفعلون ما يشاءون سياسيا" وتطوير العلاقات الاقتصادية معهم، بينما اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة "المواجهة" مع الأنظمة والجماعات الإسلامية أو ذات التوجه الإسلامي، مترجمة ذلك بمنع الأنظمة الاستبدادية "من الفعل سياسيا" حتى على حساب "ترك الفعل الاقتصادي معهم"، والحقيقة، هي أنه على عكس السياسة الخارجية الفرنسية التي لا ترى أهمية دمقرطة البلدان العربية داخليا، فإن السياسة الخارجية الأمريكية المدفوعة من قبل بوش تعتبر أن هذه القضية جوهرية على الإطلاق، لأنها تعتبر أن الديمقراطية (مع احترام حقوق الإنسان والتجارة الحرة) فقط، هي التي تمكن من الوقاية من مخاطر التطرف الإسلامي وسلاحه الرئيسي المتمثل في الإرهاب، وتحول المغرب العربي إلى ساحة لهذا الصراع، فالجزائر التي فقدت وزنها الدولي بعد تلاشي حركة "عدم الانحياز" بدأت تتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية بشكل محسوس دون ان يمنعها ذلك من "مغازلة" فرنسا في انتظار استدراك مناسب.

وقد لعبت الجزائر بالأساس بورقتين، حيث تتقدم على أنها واحد من أهم مصادر النفط "الآمنة" البديلة عن تلك غير "الآمنة" في الخليج، ومن جهة أخرى هي بلد عاش وبشكل مباشر مسلسل القضاء على التطرف الإسلامي بسلاح الديمقراطية، وبالفعل، فإن الجزائر ربما هي البلد المغاربي الوحيد الذي شهد عمليات انتخابية بدون تدخل من السلطة، وبذلك هي ربما البلد المغاربي الوحيد الذي لن يتمكن المتطرفون الأصوليون من الوصول إلى السلطة فيه، على عكس المغرب الذي وإن كان عرف دمقرطة بعض مناحي الحياة فيه، لكنه يشهد تراجعا في جوانب أخرى عما كان قد توصل إليه في السنوات الأخيرة من حكم الحسن الثاني.
رغم أنه قد حقق فعليا بعض التجارب المهمة مثل، تعديل مدونة العائلة وإطلاق لجنة المصالحة والإنصاف لكن الترجمة العملية لمفاهيم المدونة العائلية الجديدة ناقصة ونظام التعويض والجلسات العامة التي عقدتها لجنة المصالحة والإنصاف أدت إلى انعدام الرضا، يضاف إلى ذلك تمركز صلاحيات كانت لجهات اقتصادية في يد وزارة الداخلية (التي تتبع بشكل مباشر للملك). والواقع أن الدبلوماسية الغربية باتت تتخوف من إمكانية فوز الإسلاميين في المغرب.

أمام هذه الاحتمالات تبدو المواقف الأمريكية والفرنسية مختلفة، ويحاول المغرب الذي عرف كيف يجد توازنا بين مصالح "الشرق والغرب" في 1975، أن يفعل ذلك مجددا بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. لكن الأمر الان صعب جداً في ظل الاستراتيجية الأمريكية الجديدة المناهضة للإسلاميين، كما أن الجزائر تحولت إلى منافس حيث لم تكن كذلك في 1975.

وبالإضافة إلى اللاعبين الرئيسيين اللذين هما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا يوجد آخرون بمستوى أصغر لكن ليس من حيث الأهمية، مثل روسيا والصين. وقد أخلت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا المجال لدور روسيا عندما رفضتا بيع السلاح للجزائر خلال حربها الأهلية تخوفا من وقوعه في يد الإسلاميين في حالة انتصارهم، وأمام الرفض الفرنسي الأمريكي وجدت روسيا سوقا جيدا لبيع أسلحتها للجزائر. هذه العلاقة الاقتصادية مضافة إلى عامل تصدير النفط المشترك بينهما، تعطي لروسيا دورا نسبيا في المغرب العربي، حيث وقفت إلى جانب الجزائر (صوتت لصالح المقترح الجزائري لحل قضية الصحراء الغربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 2004). كما أن الصين تمتاز بحضور متنام في إفريقيا، وبالخصوص في البلدان المنتجة للنفط، محاولة بذلك تغطية العجز الصيني الخطير في مجال الطاقة للمحافظة على المستوى المبهر لنموها الاقتصادي، وهذا يفسر تدخل الصين في الأزمة السودانية، كما أنه يوضح بعض التقرب الحاصل مع الجزائر، وإن لم يحل دون التردد في قضية الصحراء لأنها إذا كانت في خريف 2004 قد

صوتت لصالح المقترح الجزائري في اللجنة الرابعة فإنها ـ الصين ـ قررت الامتناع عن التصويت في الجمعية العامة.

وكما سبق التنويه: يمر المغرب الآن بظرف سياسي خطير، يتميز بصعوبة العلاقات بين الملك والأحزاب السياسية "التقليدية" والمجتمع.

وأمام تحدي الدمقرطة يروج لبعض الصيغ، حتى وإن كانت لا تقضي بتنازل الملك عن بعض سلطاته. لكن عدم تأطير بعض المطالب الاجتماعية ضمن القنوات السياسية القائمة قد يسبب في إعادة توجيهها إلى أخرى موازية، مثل هيئات المجتمع المدني التي بدأت تطفو على السطح أو الحركة الإسلامية، وهذا المسلسل قد يضر بشعبية الملك، مع ما قد يترتب عن ذلك من مس باستقرار نظام سياسي يدور حول شخصيته.

ويبدو ذلك جليا في الأراضي الصحراوية الواقعة تحت السيطرة المغربية. حيث أول ما يثير الانتباه، وبغرابة، هو أن المجتمع المدني لهذه المناطق بعيد كل البعد عن موجة التحرك الإسلامي التي تغزو المغرب (وهذه خصوصية أخرى)، في حين نجد تلك الموجة منتشرة بين صفوف القوات المغربية المتواجدة هناك. وهذا يعني أن سكان الإقليم بالإضافة إلى القنوات الموجودة حتى الآن (قنوات قبلية بالأساس، حيث يصطف بعض الزعامات الصحراوية إلى جانب المغرب)، يقومون بتأطير مطامحهم ضمن أقنية أخرى خارج إطار المخزن (الأخطبوط السياسي الإداري الزبائني الذي ترتكز عليه السلطة في المغرب) عبر هيئات آخذة في الصعود والانتشار، ولذلك وجهان، فمن جهة، من الإيجابي أن يتجه المجتمع المدني نحو الترتيب والتنظيم، لكن من الجهة الأخرى، هناك الانشغال بعدم قدرة أحزاب وأدوات النظام (المخزن) بالقيام بهذه المهمة، لاسيما إذا صودق في الأخير على قانون الأحزاب السياسية الذي هو على طاولة البحث الآن، والذي يمنع قيام الأحزاب على أساس جهوي أو عرقي أو ديني، وسيضع قانون الأحزاب هذا الألغام تحت مصداقية إمكانية قيام "حكم ذاتي" في الصحراء الغربية. لأنه إذا لم يسمح المغرب بقيام حكم ذاتي ذا مصداقية ولم يسمح بتكوين أحزاب سياسية صحراوية فكل ما سيحصده هو زيادة ابتعاد السكان عن النظام. وسينتج عن ذلك نوع من انعدام الاستقرار السياسي الذي إذا لم يجد إطارا سياسيا للتعبير قد يتجه إلى العنف.

علاوة على كل ما سبق يجب أن نضيف عاملا آخر رغم أنه ليس بالجديد كلياً، لكنه تفاقم منذ 1975. عندما حاز المغرب الصحراء الغربية في 1975، كان عليه أن يواجه عدة انتفاضات تمردية (في 1958 و 1972) في الأراضي الصحراوية المسلمة للمغرب في 1912 (منطقة طرفاية) لكنها لم تكن منظمة بشكل كاف، وقد عادت تلك الحركات المتمردة للظهور، وهي مرتبة بالمطالب العامة لجبهة البوليساريو.

هذه الظواهر المنوه عنها تأخذ أهميتها الخاصة انطلاقا من المراهنة الجذرية على الضم التي تبناها الملك محمد السادس أمام الأمم المتحدة، رافضا قبول أي خيار آخر. وبذلك يكون الملك محمد السادس قد أقدم على خطوة لم يتجرأ عليها حتى أباه الملك الحسن الثاني، عندما رفض مباشرة (وليس بالوسائل غير المباشرة كما كان يفعل أبوه) حق الصحراويين في تقرير المصير. هذا الرهان الذي قد يصنف "بالشجاع" في (حالة نجاحه)، و "بالخطير" (إذا فشل)، يحمل في طياته حسابات فيها أكثر من رأي. لأنه حتى إن استطاع الملك محمد السادس أن يحصل على التأييد الدولي للضم، فإن انتصاره سيبقى محدودا على الحفاظ على نظامه الحالي دون أن يعني ذلك إيقاف المد الأصولي (فالضم ليس سوى هزيمة شعب مسلم آخر ـ وهنا الفرق مع 1975 عندما كان القرآن في اليد لطرد الإسبان وليس المسلمين ـ) أو الحد من المطالبات بالدمقرطة. أما إذا فشل الملك محمد السادس في رهانه، فإن ذلك قد يعني الانتقاص من سمعته وسيواجه تقليصا في سلطاته لصالح الحركات الإسلامية أو الداعية إلى الديمقراطية، وستكون الحجة الرئيسية لهؤلاء هي: "لو كنا بنينا ديمقراطية في الصحراء ما كنا خسرناها". لذلك أظن أن الملك محمد السادس كان سيخاطر بشكل أقل لو كان راهن على " مخطط بيكر الثاني " الذي يصر على تجنبه.

لماذا سيكون مخطط بيكر الثاني أكثر ملاءمة للملك محمد السادس؟ لعدة أسباب. الأول، سيمكنه من اكتساب الاحترام الدولي بحل النزاع طبقا لما تقره الأمم المتحدة، وذلك سيحقق له الكثير من أهداف سياسته الخارجية، والتي من بينها وقد يكون من أهمها الحصول على شراكة مميزة مع الاتحاد الأوروبي، مما سينعكس بتحسن اقتصادي واجتماعي محسوس على مستوى المغرب. السبب الثاني: سيمكنه من أخذ زمام المبادرة في عملية بناء الجهوية والديمقراطية التي يشترطها "مخطط بيكر الثاني"، لأنه بدون دعم دولي لنزاع الصحراء سيكون من الصعب الحصول على امتياز أوروبي، كما أنه بدون جهوية وديمقراطية قد يتدهور الوضع السياسي نحو الأسوأ.

أما الصحراويين فإنهم كذلك يوجدون في حالة جد حساسة. حيث نجد أن باب الحرب شبه مغلق أمام جبهة البوليساريو، لأنه عندما فقدت الدعم المالي الليبي لم يبق لها إلا الدعم الجزائري. ويبدو أن الجزائر لا تدعم استئناف الحرب في الوقت الراهن. إلا إذا حصل تدخل ـ وهو أمر مستبعد ـ من قوة أخرى (الصين أو جنوب إفريقيا) فإن ذلك قد يعني العودة إلى الحرب حتى وإن لم توافق الجزائر. وبما أن الخيار العسكري محاصر، ولم بق سوى خياري الدبلوماسية والقانون، وفي هذين المجالين تبدو الجبهة أقل نشاطا وحيوية، فالدبلوماسية الصحراوية التي عرفت بنشاطها قديما، توجد الآن في حالة دفاع أمام المبادرات المغربية بشكل عام. هذه الظاهرة تتفاقم في روافدها القانونية، حيث لا تملك الجبهة مبادرات قانونية، سواء في المنتديات القانونية الدولية العامة، أو في المنتديات القانونية الوطنية الخاصة. ونتيجة لذلك يلمس تقدم مغربي بطيء ولكنه

متواصل ضد المبدأ القانوني الدولي المقر في 1975 من قبل محكمة العدل الدولية في لاهاي .

وقد مثل التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 من كانون الأول/ ديسمبر 2004 الظرف المأساوي لذلك، حيث لم تصوت سوى 50 دولة (من بينهم روسيا) لصالح حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير في حين امتنعت 100 دولة (بمعنى أبدو عدم الاكتراث بحق الصحراويين أو المطالب المغربية)، وآخرون تعيبوا عن الجلسات حتى لا يجبروا على التصويت، لكن يبدو أن تراجع البوليساريو يحصل بالتوازي مع تنامي حركة صحراوية في الأراضي التي يحتلها المغرب وفي تلك التي عُينت له في 1912. والحدث السياسي المهم في كل ما قيل هو أن ثقل الصحراويين السياسي بدأ ينزاح تدريجيا في اتجاه جمعيات وزعماء في المناطق المحتلة عام 1975 والمعينة في 1912.

وفي هذا الإطار نجد أن الدور الإسباني بالغ الأهمية، بيد أن مسؤوليتاها استثنائية كذلك، لما لها من تأثير في هذه الساحة بصفتها المستعمِرة السابقة التي ما تزال مسؤولة ـ قائمة على الإدارة ـ (حسب فتوى السيد كوريل مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون القانونية في 29 كانون الثاني/ يناير 2002)، والكثير من بلدان المجتمع الدولي يعيرون أهمية خاصة لموقفها في النزاع لتحديد مواقفهم منه، وهذا هو ما يحصل مثلا مع معظم الدول الإسبانو ـ أمريكية (بلدان أمريكا الجنوبية) والاتحاد الأوروبي.

وقد توطد موقف الحكومة الحالية عبر مراحل متتالية، حيث تكلم الرئيس (حوار مع جريدة الموندو الإسبانية في 23 نيسان/ إبريل) ولأول مرة عن أهمية " اتفاق جديد" (مما يعني ضمنيا رفض الاتفاق الحاصل) وعن إمكانية وجود حقوق "للأطراف" الأخرى في النزاع، التي تكشف فيما بعد أنها " البوليساريو والجزائر"، رغم أن الأمم المتحدة تعتبر أنها البوليساريو فقط.

بعد ذلك قال وزير الخارجية (في مقابلة مع الموندو في 11 تموز/ يوليو) إن " إجراء استفتاء في الصحراء الغربية الآن سيسبب أزمة في المغرب العربي ككل"، معتبرا أن الوضع اليوم مختلف عما كان عليه قبل خمسة عشر عاماً، عندما قبل المغرب إجراء الاستفتاء وعما كان عليه قبل 30 عاما عندما تأهبت إسبانيا لإجرائه، مظهراً ميوله نحو خيار آخر ("حل سياسي يرضي الكل بإعطاء الجميع حقوقهم").

وثالثا أكد الرئيس (في مقابلة مع التلفزيون في 19 كانون الثاني/ يناير) أن "الحل الوحيد يمر بالاتفاق مع المغرب" وأن "الاستراتيجيات" المعدة من قبل عناصر خارجية عن النزاع لم تثمر أبداً (كلمات قد تفهم بأنها انتقاد موجه إلى جيمس بيكر).

أما الخطوة الرابعة فقد مهدها كاتب الدولة لشؤون الهجرة (خبر نقلته وكالة أنباء أوروبا في 20 كانون الثاني / يناير) عندما طلب من الاتحاد الأوروبي تمويل نظام مراقبة خاص "للحدود (المغربية) مع الجزائر وموريتانيا "، رغم أن الصحراء الغربية تفصل بين موريتانيا والمغرب.

المرحلة الخامسة هي تواجد خوسي سيكورا مندوب الحكومة الكنارية، في العيون يوم 12 آذار/ مارس مصحوبا بوفد كناري تجاري، وهي المرة الأولى التي يطأ فيها موظف حكومي إسباني سامي أرض الصحراء الغربية منذ أن تخلت إسبانيا عنها.

كل هذه التصريحات الرسمية بالإضافة إلى بعض المبادرات المروجة لمغربية الصحراء الغربية (مثل: ما يتعلق "بأداة المجاورة" مع الاتحاد الأوروبي)، تم استخدامها من قبل المغرب للتأكيد على أن الصحراء الغربية تشكل جزءا من "وحدته الترابية"، ولعرقلة مسلسل تصفية الاستعمار منها عبر حق تقرير المصير. ومع ذلك تلزم الإشارة إلى تصريح برناردينو ليون كاتب الدولة للشؤون الخارجية وبلدان إيبيرو آمريكا، خلال مداخلته أمام لجنة العلاقات الخارجية للكونغرس الإسباني يوم 16 آذار/ مارس حيث اعتبر أن زيارة سيكورا للعيون مجرد "عمل إداري وليست له أي انعكاسات سياسية"، وأن الأعمال الإدارية في جميع الأحوال " لا تمثل اعترافا بالسيادة المغربية على الإقليم"، أكد على حق سكانها في تقرير مصيرهم.

تأثيرات متوقعة لحالة محاصرة. انشغل الأمين العام الأممي بحالة الحصار حيث صرح في تقريره (S/2005/49 في 27 كانون الثاني/ يناير) "أنا منشغل بما قد ينجم عن الحصار السياسي لأنه إذا لم يتم تجاوزه فإن ذلك قد يؤدي إلى تدهور الوضع في الصحراء الغربية " (الفقرة 27)، وكما قيل فإنه يوجد ضغط جزائري قوي (بإيحاء من الولايات المتحدة الأمريكية) على جبهة البوليساريو حتى لا تستأنف الحرب.

والسؤال هو هل الحصار في إطار غير حربي قد يفضي إلى توطيد التواجد المغربي. أظن ذلك صعبا حسب رأيي، إن نشاط الشركات الخاصة في منطقة نزاع تفتح الباب أمام انتقاد الضم في محاكم أي بلد يوجد فيه مقر للشركات التي لها مصالح في الإقليم، وهنالك أمر آخر مهم جدا، وهو ان الولايات المتحدة الأمريكية حتى اللحظة لا تساند العملية كما أنه لا توجد قرائن تدل على أنها قد تفعل ذلك.

في 20 من تموز/ يوليو 2004 أبلغ روبرت زويليك ممثل الحكومة الأمريكية للتجارة نائب بنسلفانيا جوسيب بيتس "أن اتفاق التبادل التجاري الحر (بين الولايات المتحدة والمغرب) سيطبق فقط على الأراضي المغربية المعترف بها دوليا وأن ذلك لا يشمل الصحراء الغربية "(1). أظن ذلك معبراً لأن زويليك عمل لسنوات عديدة مع بيكر، وهو الآن "الرجل الثاني" في كتابة الدولة الأمريكية.

في هذه الحالة لن يكون سهلا على إسبانيا أن تحطم الحصار. لأنه ما لم يحصل تنسيق مع الحكومة الأمريكية فمن غير الممكن أن تنجح مبادرة إسبانية في تغيير الموقف الأمريكي، مسألة أخرى إذا كانت فرنسا تستطيع ذلك. رغم ان العلاقات الشكلية قد تحسنت بعد زيارة بوش لأوروبا، لكن لا يوجد ما يدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتخلى مجانا لفرنسا عن تأثيرها في الصحراء الغربية (والمغرب ضمن ذلك)، وحتى ذلك الوقت لن يحصل الضم على المباركة، والسؤال ليس هل ستصمد جبهة البوليساريو بقدر ما هو هل سيصمد المغرب؟

استخلاصات: حل نزاع الصحراء الغربية يوجد في وضع يشبه الحصار. لكن خلال ستة عشرة عاما من الحرب (1975 - 1991) وأربعة عشرة أخرى من محاولات مجلس الأمن تغيرت أشياء كثيرة، ويبدو أن تحليل تلك المتغيرات يوحي بان الحل المشاد به في 1975 غير صالح اليوم.

رفض " مخطط بيكر الثاني" يفتح بابا على المجهول، قد تتضرر معه ـ حتى وإن كان ذلك غريبا ـ المصالح المغربية، خاصة بعد أن عارضت الرباط مخطط بيكر باعتباره مسا بمصالحها.

كارلوس رويث ميغيل
أستاذ القانون الدستوري في جامعة سانتياغو دي كومبسوتيلا (إسبانيا)

T http://www.house.gov/pitts/temporary/040719l-ustr-moroccoFTA.pdf.(1)